



إقامة شراكة مع أفريقيا

كيف يفي البنك الأوروبي للاستثمار بسياسات الاتحاد الأوروبي في أفريقيا وبخططنا المستقبلية للتنمية وإقامة الشراكات في مختلف أرجاء القارة

إقامة شراكة مع أفريقيا

كيف يفي البنك الأوروبي للاستثمار بسياسات الاتحاد الأوروبي في أفريقيا وبخططنا المستقبلية للتنمية وإقامة الشراكات في مختلف أرجاء القارة

إقامة شراكة مع أفريقيا

كيف يفى البنك الأوروبي للاستثمار بسياسات الاتحاد الأوروبي في أفريقيا وبخططنا المستقبلية للتنمية وإقامة الشراكات في مختلف أرجاء القارة

© البنك الأوروبي للاستثمار، 2021.

98-100, boulevard Konrad Adenauer – L-2950 Luxembourg

+352 4379-1

info@eib.org

www.eib.org

twitter.com/eib

facebook.com/europeaninvestmentbank

youtube.com/eibtheubank

جميع الحقوق محفوظة

يجب إرسال جميع الأسئلة المتعلقة بالحقوق والترخيص على العنوان التالي: publications@eib.org

للمزيد من المعلومات حول أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني: www.eib.org
يمكنك أيضًا مراسلتنا على العنوان التالي: info@eib.org. احصل على نشرتنا الإخبارية الإلكترونية:

www.eib.org/sign-up

من منشورات البنك الأوروبي للاستثمار.

مطبوع على Maxioffset FSC® Mix.

يستخدم البنك الأوروبي للاستثمار (EIB) ورقًا معتمدًا من قبل مجلس رعاية الغابات (FSC)، لأنها من صنع أشخاص يهتمون بالأشجار

يعزز مجلس رعاية الغابات (FSC) الإدارة السليمة بيئيًا والمفيدة اجتماعيًا والمجدية اقتصاديًا للغابات في جميع أنحاء العالم. نعلم جميعًا أن القراءة مفيدة لك ولكوكب الأرض أيضًا، طالما أنك تقرأ الورق المناسب.

من طباعة PrintSolutions



print: QH-09-21-152-AR-C ISBN 978-92-861-5019-7 doi: 10.2867/420332
pdf: QH-09-21-152-AR-N ISBN 978-92-861-5020-3 doi: 10.2867/572320

المحتويات

| | |
|----|---|
| 5 | التحديات والفرص في أفريقيا |
| 7 | أفريقيا والبنك الأوروبي للاستثمار: قصة شراكة |
| 11 | آلية عملنا في دعم أولويات الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي |
| 15 | تجربتنا في أفريقيا |
| 23 | الأدوات |
| 25 | خطواتنا المستقبلية |

التحديات والفرص في أفريقيا

من بين إجمالي عدد سكان أفريقيا البالغ أكثر من مليار نسمة، تكتنف القارة الطبقة المتوسطة الأصغر سنًا والأسرع نموًا في العالم. وتشرع أفريقيا في الدخول إلى مرحلة ستشهد فيها توقعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحولاً، بسبب متوسط العمر الذي يقل عن غيره في القارات الأخرى بـ 14 عامًا. ويشهد سوق العمل في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء وفود 20 مليون شخص بحثًا عن العمل سنويًا. وفي خلال عشر سنوات، سيتجاوز معدل نمو القوة العاملة لديها إجمالي نمو القوى العاملة في العالم. وقد يحقق إدماج هذه القوة العاملة في الاقتصاد العالمي فوائد غير مسبوقة.

تتميز قارة أفريقيا بثرواتها الطبيعية الوافرة التي تشمل البترول والكوبالت والبلاتين والفوسفات، ومع ذلك، لا تزال ترزح تحت وطأة الفقر. تقع تسعة من البلدان العشرة التي تضم أعلى نسبة سكانية تعيش في الفقر في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ووقع أكثر من 32 مليون شخص إضافي في براثن الفقر في عام 2020 بسبب الآثار الاقتصادية الناجمة عن وباء فيروس كورونا (كوفيد-19). كما أن أكثر من 70% من سكان العالم الذين لا تصل إليهم الكهرباء هم من القارة الأفريقية. ومع ذلك، تشهد آفاق القارة تغييرًا. وباتت الحصة المخصصة لقطاعي البترول والتعدين هي الأقل ضمن تدفقات رؤوس الأموال الطويلة الأجل بسبب تحوّل تركيز المستثمرين إلى الاتصالات والبيع بالتجزئة والخدمات. ففي كل يوم، يتصل 90 ألف مستخدم جديد بالإنترنت للمرة الأولى في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وتحتل قارة أفريقيا سريعًا مكانتها باعتبارها المركز العالمي للخدمات المالية المتنقلة. ويؤدي ذلك إلى توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق العالمية وتعزيز المرونة والشفافية وتوفير فرص العمل.

يزيد تغير المناخ من صعوبة التحديات التي تواجهها أفريقيا ويتسبب ذلك بالنزوح القسري وزيادة هشاشة الأوضاع. وتعاني أفريقيا من آثار تغير المناخ على الرغم من أنها تساهم بنسبة تقل عن 4% من الانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري. وأدى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ إلى تغير دينامية التنمية بطريقة جذرية من خلال تسليط الضوء على انتقال كل البلدان في العالم، سواء أكانت غنية أو فقيرة، إلى الاقتصاد الأخضر والنظيف. ونظرًا إلى أن مستوى التصنيع منخفض نسبيًا في أفريقيا، كما يتبين من المساهمة الضئيلة في الاحتباس الحراري العالمي، تستطيع في الواقع القارة الانتقال مباشرة إلى مستقبل أكثر خضرة.

يجب أن يكون هذا النمو الأخضر شاملاً وأن يوسّع نطاق إمكانية الحصول على السلع الأساسية، مثل الطاقة النظيفة والمياه والقدرة على التنقل، بالإضافة إلى التعليم والرعاية الصحية، لضمان تكافؤ الفرص. ففي النهاية، سيكلف توقّف تعليم الأطفال في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء نتيجة وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) وحده حوالي 7000 دولار للطفل الواحد كخسائر مستقبلية في الدخل. ومن الضروري ضمان حصول الشركات وأصحاب المشاريع الصغيرة على التمويل اللازم لتلبية الحاجة الهائلة في أفريقيا إلى توفير فرص العمل اللائق.

يمكن الاستخلاص من الوباء أن العقود التالية ستشهد مخاطر متزايدة ناجمة عن تغير المناخ والظواهر المناخية الشديدة، فضلاً عن المخاطر المستمرة المتعلقة بالنزاعات والأوبئة المستقبلية المحتملة. ومن أجل تحقيق قدرة أنظمة الطاقة والغذاء والتعليم والصحة والأعمال على الصمود، لا بدّ من تأمين استثمارات عاجلة لا سيما لضمان قدرة البنية التحتية على تحمّل الصدمات. ويتطلب ذلك استثمارات لتعزيز إمكانية الحصول على الرعاية الصحية العالية الجودة والخدمات الرقمية، بالإضافة إلى التنوع الاقتصادي والتخفيف من مواطن الضعف الناتجة عن ارتفاع معدلات الدين والنظم المالية الهشة.

يتطلع الأفريقيون إلى توفر ظروف عمل أفضل والتمتع بالحقوق الاجتماعية وتحسين الصحة والسلامة في مكان العمل. وتُعد أيضًا الصحة شرطًا أساسيًا للتنمية البشرية، ويستحق الأفريقيون رعاية صحية ميسورة التكلفة يسهل الوصول إليها، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والصحة العامة. في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، لا تصل الكهرباء إلا إلى نصف السكان تقريبًا. ويفتقر حوالي 600 مليون شخص إلى الكهرباء، ويستخدم 890 مليون شخص الوقود التقليدي للطهي. وبهدف تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يحتاج الأفريقيون إلى شركاء أقوياء واستثمار خارجي لدعم جهودهم الرامية إلى توفير خدمات الطاقة الحديثة الميسورة التكلفة والموثوقة والمستدامة. ويؤدي الإدماج الاجتماعي والجنساني إلى تحقيق نمو مستدام وطويل الأمد، وسيطلع الأفريقيون إلى شركاء يرافقونهم في مسار تحقيق النمو الشامل مع التركيز على المناطق الأقل نموًا وإدماجًا، وعلى تعزيز الروابط على مستوى القارة (على سبيل المثال، تقديم الدعم إلى الشركات في شمال أفريقيا للتوسع جنوبًا).

يُقبل الأفريقيون على مساهمة جديدة وتحويلية في الاقتصاد العالمي. ويحدد هذا المستند الدور الذي لعبه البنك الأوروبي للاستثمار في دعم هذا التحوّل الكبير.

أفريقيا والبنك الأوروبي للاستثمار: قصة شراكة

وَقَّعَ البنك الأوروبي للاستثمار اتفاقه الأول في أفريقيا مع ساحل العاج في عام 1965. ومنذ ذلك الوقت، استثمر بنك الاتحاد الأوروبي 59 مليار يورو في 52 بلدًا أفريقيًا لدعم مشاريع البنية التحتية والشركات ذات القدرة الابتكارية وبرامج الطاقة المتجددة وشركات القطاعين العام والخاص، من المؤسسات الصغيرة إلى المؤسسات الكبرى المتعددة الجنسيات.

تضطلع الشراكات بأهمية أكثر من أي وقت مضى في خلال الأزمة الحالية. فالتحديات التي نواجهها عالمية. ولن تتجنب أوروبا الآثار الناجمة عن تغير المناخ، بغض النظر عن كمية الطاقة المتجددة التي نولدها أو عدد المركبات التي نصنعها لتعمل بالكهرباء في قارتنا، ما لم نتعاون مع البلدان كافة لجعل مجتمعاتها مستدامة أيضًا. والدرس المُستخلص من وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) هو أنه لا أحد آمن ما لم يكن الآخرون آمنين. وندرك بحكم موقعنا في جوار أفريقيا مباشرة أن ازدهار القارتين، لا بل مصيرهما، مترابطان. ويمثل ذلك أيضًا الإجراء الصحيح الذي ينبغي اتخاذه.

تجمع بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا علاقات وثيقة وواسعة النطاق. ويشكّل البنك الأوروبي للاستثمار جزءًا أساسيًا من مجموعة أدوات الاتحاد الأوروبي التي ساهمت على مدى عقود من الزمن في تعزيز الشراكة بين القارتين. ونتطلع إلى تعزيز إمكاناتنا، بصفتنا بنك الاتحاد الأوروبي، لنتمكن من الانضمام إلى شركائنا في أفريقيا من أجل التصدي للتحديات الخطيرة التي نواجهها اليوم معًا وانتهاز الفرص المتاحة أمامنا.

نُتبع سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية والتنمية التي تهدف إلى مواجهة تدهور المناخ واغتنام الفرص لتحقيق الازدهار من خلال التنمية والأمن والحد من الفقر في أفريقيا، ونحقق هذه الأهداف عن طريق تنفيذ المشاريع على الأرض. ونسعى من خلال عملنا في مختلف أنحاء القارة الأفريقية إلى القضاء على الفقر وأوجه عدم المساواة ومواطن الضعف من أجل ضمان عدم ترك أحد خلف الركب والتأكد من استغلال كل الفرص الاقتصادية المتاحة. ونؤمّن جهودنا مع التغييرات الإيجابية التي تشهدها أفريقيا وتشمل النمو الكبير وتحسين الاستقرار والإدماج السياسي وزيادة الاستثمار الأجنبي والاحتياجات والفرص الاستثمارية. يمثل البنك الأوروبي للاستثمار المؤسسة المالية الوحيدة في مجال التنمية التنافسية التي تعود ملكيتها حصريًا إلى الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن البنك مُلزم بموجب المعاهدات بتطبيق سياسات الاتحاد الأوروبي ومعاييرها في الشؤون المتعلقة باستثماراته في أفريقيا (وتشمل مشاريع ملموسة بقيمة 5 مليارات يورو وُقِّعت في عام 2020). وتقع مكاتبنا الميدانية التسعة في أفريقيا ضمن بعثات الاتحاد الأوروبي وتعمل عن كثب مع الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية والمفوضية الأوروبية لتقديم برامج متكاملة من شأنها نشر الأمن والازدهار في جميع أنحاء أفريقيا. ومن خلال هذا الوجود الميداني واستجابة لتوقعات صانعي القرارات في الاتحاد الأوروبي عبر مبادرة "فريق أوروبا"، حقننا مستويات قياسية فيما يتعلق بالقروض على مستوى القارة في عام 2020 فضلًا عن:

- توقيع 60 مشروعًا تقريبًا، وهذه زيادة بنسبة 50% عن العام السابق؛
- تخصيص 71% من اتفاق التمويل الموقع في عام 2020 مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء للدول الضعيفة أو البلدان الأقل نموًا.

لقد طوّرتنا عملياتنا في أفريقيا وحسّناها بشكل كبير في خلال السنوات الأخيرة. واكتسبت هذه التغييرات زخمًا جديدًا في أعقاب النقاشات بين صانعي القرارات في الاتحاد الأوروبي في سياق مفاوضات أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDIC)/أوروبا العالمية، وكذلك الانعكاس على كيفية تحسين هيكل التمويل الأوروبي الخاص بالتنمية. وبالتالي، فُكرنا في كيفية تحسين مساهمتنا في دعم أهداف الاتحاد الأوروبي وخطة عام 2063 التابعة للبلدان الشريكة بطريقة فعّالة وكفؤة في جميع أنحاء أفريقيا والعالم. ويكمن في جوهر هذا الانعكاس مقترح تحسين أنشطتنا خارج الاتحاد الأوروبي بهدف تحسين الطريقة التي نقدم بها أعمالنا الخارجية وأنشطتنا الإنمائية بالتعاون الوثيق مع المفوضية الأوروبية والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، ولا سيما بعثات الاتحاد الأوروبي في الميدان. وسيعني ذلك زيادة الأثر الإنمائي وتلبية الحاجة المتزايدة إلى بناء علاقات وثيقة بين أوروبا وأفريقيا، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين القارتين. ولا تخيفنا التحديات التي تواجهها القارتان، ونستمد الإلهام من مهمة الاتحاد الأوروبي القائمة على تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ وأهداف التنمية على الأرض ومن دورنا في تحقيق التطلعات الطموحة المتمثلة في استراتيجيات شركائنا في أفريقيا. ونحن ملتزمون بتحقيق هذه الرؤى على أرض الواقع.

نحن نتصدر مبادرة "فريق أوروبا" التي تسعى إلى تنسيق التحوّل الرقمي وتسريعه في البلدان الشريكة في أفريقيا أولاً. ويندرج ذلك ضمن مجموعة أوسع نطاقًا من العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا وأطر العمل الاستراتيجية التي تجمع بين أوروبا وأفريقيا، مثل خطة عام 2030 التابعة للأمم المتحدة باعتبارها رؤية توجيهية للقارتين، وكذلك خطة عام 2063 التابعة للاتحاد الإفريقي. تحدد خطة عام 2063 تطلعات أفريقيا بشأن النمو الاقتصادي والتنمية في المستقبل. وهي تمثل إطار عمل استراتيجي للقارة لتحقيق أهدافها المتعلقة بالتنمية الشاملة والمستدامة، وتشكل تجسيدًا ملموسًا لرغبة بلدان أفريقيا في تحقيق الوحدة وتقرير المصير والحرية والتقدم والازدهار الجماعي. ويدعم الاتحاد الأوروبي خطة عام 2063 التابعة للاتحاد الإفريقي كما يظهر في المقترح المشترك بشأن استراتيجية أفريقيا الذي قدّمته المفوضية الأوروبية والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية في آذار/مارس 2020 وعرض الشراكات التي يريدها الاتحاد الأوروبي أن تركز عليها الاستراتيجية:

1. شراكة من أجل التحوّل الأخضر والحصول على الطاقة
2. شراكة من أجل التحوّل الرقمي
3. شراكة من أجل النمو المستدام وتوفير فرص العمل
4. شراكة من أجل تحقيق السلام والحوكمة
5. شراكة من أجل الهجرة والتنقل

تعكس عمليات البنك الأوروبي للاستثمار في أفريقيا تطلعات خطة عام 2063، وخطة منطقة البحر المتوسط الجديدة واتفاق الشراكة الجديد بين الاتحاد الأوروبي ومناطق أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ التي اختتمت المفاوضات بشأنه في نيسان/أبريل. وسيشارك البنك الأوروبي للاستثمار في تحقيق أهداف الاتفاق الجديد والأولويات الإقليمية الأفريقية المحددة، مثل النمو الاقتصادي والتنمية الشاملين والمستدامين، والتنمية البشرية والاجتماعية، والبيئة، وإدارة الموارد الطبيعية، وتغير المناخ. ولا بدّ أن يشكّل هذا الاتفاق الإطار العمل القانوني لأنشطة البنك الأوروبي للاستثمار في أفريقيا.

يلقي هذا المستند الضوء على إنجازات البنك الأوروبي للاستثمار في تنفيذ استثمارات الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء أفريقيا ويظهر، من خلال الهيكل التنظيمي والتفويضات المناسبة من صانعي القرارات في الاتحاد الأوروبي، كيف يمكن للاتحاد الأوروبي تحسين عمله في خلال السنوات القادمة. ويُعد هذا المستند تقريرًا عن الشراكة الراسخة بين المفوضية الأوروبية والبنك الأوروبي للاستثمار، ومع مجموع

مؤسسات التمويل الإنمائي الأوروبية والدولية وغيرها من الجهات المعنية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يفرض إحداث تأثير كبير على الأرض. وينتج عن ذلك استثمارات مستدامة في توفير فرص العمل وتحقيق النمو، من شأنها أن تعزز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، وتطور أسواق رأس المال المحلية والبنية التحتية، وتدعم اكتساب مهارات جديدة، فضلاً عن تعزيز مصالح الاتحاد الأوروبي بما يتماشى مع قيمنا. كما ينعكس التزامنا بتقديم استثمارات أكثر فعالية في طرح أفكار جديدة طموحة تتصدى لتحديات تغير المناخ وتوفير فرص العمل والصحة والسياقات الهشة.

اقرأ هذا المستند للاطلاع على:

- دورنا الذي يشكل جزءاً أساسياً في مجموعة أدوات الاتحاد الأوروبي للأعمال الخارجية وسياسات التنمية؛
- مكانتنا الرئيسية في تمويل التنمية العالمية باعتبارنا مستثمرين في النمو الشامل والاقتصادات السريعة التكيف والابتكار؛
- أهدافنا وأولوياتنا في القضاء على الفقر والتهمة وعدم المساواة في أفريقيا؛
- التزاماتنا تجاه المناخ باعتبارنا مستثمرين في النمو الأخضر العالمي.

آلية عملنا في دعم أولويات الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي

حماية البيئة وتغير المناخ

يُعد التدهور البيئي في أغلب الأحيان من أسباب الفقر ونتائجه في آن واحد. ولا يمكن الحدّ من الفقر طالما أن البيئة والموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الأسر الفقيرة من أجل الكفاف والعمل وتأمين الدخل في تدهور مستمر. ولكن لا يمكن ضمان حماية البيئة إذا لم تلَبّ احتياجات الفقراء. ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذه الديناميات مع تزايد الظواهر المناخية الشديدة والمفاجئة. ومن الضروري التكيف مع المتغيرات لتجنب تآكل أسس التنمية المستدامة، تمامًا مثل خفض انبعاثات الكربون. ويُعد البنك الأوروبي للاستثمار إحدى أهم الجهات المتعددة الأطراف التي تقدّم التمويل المناخي على مستوى العالم. وتتوافق كل عملياتنا مع مبادئ اتفاق باريس وأهدافه.

الاقتصاد الرقمي والاتصالات

توفّر إمكانية الحصول على التقنيات والخدمات الرقمية فرص الاستفادة من التقدم التكنولوجي، وبالأخص بالنسبة للشباب. وتُعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية عاملاً مساعداً فعالاً لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة. ولكن غياب القدرة على الاتصال ما زال عائقاً كبيراً أمام التنمية، وبخاصة في المناطق الريفية والنائية. نحن ندعم الحلول الرقمية في قطاعات الحوكمة الإلكترونية، والزراعة، والتعليم، وإدارة الموارد المائية، والصحة، والطاقة، والخدمات المصرفية الإلكترونية ونظم الدفع الأخرى.

الزراعة وسلسلة القيمة الزراعية والأمن الغذائي

نحن ندعم المشاريع المتعلقة بالزراعة والحراجة ومصائد الأسماك التي توفر الغذاء المغذي وفرص العمل وتدعم التنمية الريفية وتحمي البيئة في الوقت عينه. ويرتبط هذا القسم بالعمل المناخي (عبر تزايد المخاطر الناجمة عن الكوارث، مثل الجفاف والفيضانات) والعمالة (بسبب الهجرة بحثاً عن فرص العمل). ويوفر الغذاء والزراعة حلولاً أساسية لتحقيق التنمية، ويلعبان دوراً أساسياً في القضاء على الجوع والفقر، وهذا أول أهداف التنمية المستدامة. ومن الضروري الاستثمار في سلسلة القيمة الزراعية من أجل تنويع نُظم الإنتاج المحلية والإقليمية والوقاية من سوء التغذية وزيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل اللائق من دون إلحاق الضرر بالبيئة.

المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي

تؤثر ندرة المياه ونوعيتها السيئة وخدمات الصرف الصحي غير المناسبة سلبيًا في الصحة والأمن الغذائي وخيارات سُبل العيش وفرص التعليم بالنسبة للأسر الفقيرة في جميع أنحاء العالم. وتعاني بعض البلدان العالم الأشد فقرًا من الجفاف، مما يؤدي إلى تفاقم الجوع وسوء التغذية. ويُعد أيضًا الحصول على مياه نظيفة شرطًا أساسيًا لتحقيق النمو والإنتاجية.

الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة

تلعب الطاقة دورًا أساسيًا لمواجهة مختلف التحديات الرئيسية في البلدان النامية أو الناشئة ولاغتنام الفرص المتاحة أمامها. وينبغي توفير طاقة كهربائية موثوقة من أجل التصنيع وتنمية القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، تضر مصادر الطاقة غير الصالحة بالبيئة والصحة. نحن نمول المشاريع المتعلقة بتوليد الطاقة النظيفة والمتجددة ونقل الكهرباء وتوزيعها، وكذلك مشاريع كفاءة الطاقة. وندعم حلول النظم داخل الشبكة وخارجها والنظم الشبكية المصغرة للحصول على الطاقة.

البنية التحتية

لطالما عزز الاستثمار في البنية التحتية نمو الإنتاجية وتحسين الدخل سواء أكان الاستثمار في مجال النقل أو الري أو الطاقة أو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. نحن ندعم البنية التحتية القادرة على الصمود التي تتكيف مع تغير المناخ وتتيح فرص النمو والاستثمار. وتُعد غالبًا البنية التحتية للنقل أحد العوامل الرئيسية المساهمة في زيادة حجم التجارة، إذ تسهل التبادل الاقتصادي وتحقيق النمو، وكذلك التكامل الإقليمي.

التصنيع

تشكل التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة عاملًا أساسيًا لتوفير فرص العمل. وتُعد مصدرًا أساسيًا لدرّ الدخل وتحقيق زيادات سريعة ومستدامة في مستويات المعيشة. نحن نسعى دومًا إلى تنفيذ مشاريع مع الشركات الكبرى (المحلية أو الدولية) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (عن طريق الوساطة) وصناديق الاستثمار الخاصة، وإلى تمكين البنية التحتية (المجمعات والمناطق الصناعية).

التنمية الحضرية

المدن هي مراكز نابضة بالأفكار والتجارة والثقافة والعلوم والتنمية الاجتماعية والإنتاج. ولكن تشكّل المدن السريعة النمو تحديات للبلدان الناشئة والنامية. وتتطلب استثمارًا كبيرًا لتحقيق النمو والتنمية الشاملة. نحن نحدد المشاريع التي تندرج ضمن الخطط الحضرية المتكاملة وتساعد في تحويل المدن إلى أماكن تزخر بالفرص المتاحة للجميع وتوفر إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والطاقة ومعالجة النفايات الصلبة والإسكان والمياه وخدمات الصرف الصحي والنقل المستدام.

القطاع المالي

نحن ندعم القطاع المالي في البلدان الناشئة أو النامية لتعزيز القدرة المحلية على تقديم القروض للمشاريع المستدامة أو المشاريع التي تنفذها المؤسسات المتناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الكبرى. ونشجّع على تطوير النظم المالية الإقليمية من خلال دعم المجموعات المصرفية الإقليمية التي تزداد أهميتها مثلاً، وبخاصة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، والتعاون مع مصارف التنمية المحلية والإقليمية. وفي ظل الطيف الواسع من الاحتياجات التي تعوزها البلدان النامية والناشئة، فإننا ندعم مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة في هذا القطاع تشمل المصارف وشركات الائتمان ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر وصناديق الاستثمار الخاصة.

تجربتنا في أفريقيا

البنك الأوروبي للاستثمار هو بنك الاتحاد الأوروبي الذي يدعم الاستثمارات المستدامة داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه. نحن هيئة تابعة للاتحاد الأوروبي تتمتع بتفويض قائم على المعاهدات لتنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي التنموية. لقد حظيت أفريقيا في عام 2020 بنصف استثماراتنا في خارج الاتحاد الأوروبي، التي تبلغ قيمتها 9.3 مليارات يورو.

نحن:

- **وسيط تمويلي موثوق يدعم مصادر التمويل الأخرى ويحشدنا.** نوفر حلولاً للاستثمارات العالية الجودة، وتشمل التمويل المختلط والملكية المحلية والتمويل الطويل الأجل بناءً على شروط مستدامة؛
- **مشارك للمعرفة** يركز على الاحتياجات المحلية، مثل تطوير المهارات ونقل التكنولوجيا؛
- **شريك شامل** يدعم الحوار والتعاون بين مختلف الشركاء والجهات المعنية.

نحن نتمتع بخبرة واسعة في العمل المناخي والمشاريع الكبرى المتعلقة بالبنية التحتية في القطاعين الخاص والعام ونقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وقطاعات الطاقة والتنقل والمياه والصحة وغيرها.

تركز جهودنا المبذولة على ضمان حدوث تأثير طويل الأمد في حياة الأشخاص من خلال التنمية المستدامة. ويعني ذلك تطبيق ضمانات بيئية واجتماعية سليمة تتماشى مع سياق التشريعات المعمول بها في الاتحاد الأوروبي والممارسات الفضلى الدولية، وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والشمولية وتوفير فرص العمل والمزايا البيئية والشفافية والمساءلة. كما أن تركيزنا على التأثير ينعكس على دعم الاستثمارات التي تجذب المزيد من الاستثمارات، مثل تمكين البنية التحتية واتباع نهج طويل الأمد ومستدام في مجال الاستثمار وتمويله، بما في ذلك الملكية المحلية وتنمية المهارات.

يقع تمويل العمل المناخي والتكنولوجيا التي تدعم التحول الأخضر على رأس أولوياتنا. لقد وفينا بالتزامنا بتخصيص 35% على الأقل من القروض خارج أوروبا للمشاريع المتعلقة بالعمل المناخي بحلول عام 2020. ونهدف إلى بلوغ نسبة 50% على الأقل بحلول عام 2025.

تمكنت مساهمتنا في استجابة "فريق أوروبا" لوباء فيروس كورونا (كوفيد-19) بقيادة المفوضية الأوروبية، من حشد التزامات عالمية لصالح البلدان الشريكة وصلت قيمتها إلى 7.3 مليارات يورو. إن هذه الشراكات ضرورية من أجل التصدي للتحدي العالمي، وأصبح "فريق أوروبا" الآن نموذجًا أساسيًا للكثير من الإجراءات التي نتخذها، حتى في خارج إطار الاستثمار المتعلق بالوباء. وفي عام 2020، ضاعفنا سريعًا الدعم الذي نقدمه إلى أفريقيا لمواجهة الوباء وزدنا تأثيرنا إلى أقصى حد فيما يتعلق بمواجهة التبعيات التي لحقت بالصحة والاقتصاد من خلال التعاون الوثيق مع شركائنا كجزء من مبادرة "فريق أوروبا". وفي أفريقيا، ركزت مساهمتنا في إطار مبادرة "فريق أوروبا" على تعزيز المرونة في مجالي الصحة والاقتصاد، وتضمن ذلك الاستثمارات في الاقتصاد الأخضر وتوفير فرص العمل المستدامة، والتحول الزراعي المستدام والشامل، والانتعاش الرقمي والأخضر، وتحقيق الاستقرار، وتنمية الشركات والطاقة والحكومة الاقتصادية. من

خلال شراكتنا مع منظمة الصحة العالمية وتحالف غافي للقاحات، استثمرنا مبلغًا أوليًا بقيمة 400 مليون يورو في أداة تمويل كوفاكس المبتكرة التي تتيح للبلدان الأكثر فقرًا الحصول على جرعات من لقاحات فيروس كورونا (كوفيد-19) بتمويل من الجهات المانحة. وفي عام 2021، زدنا قيمة تمويل كوفاكس ليصل إلى 600 مليار يورو.

نحن نستثمر بشكل منهجي في المؤسسات المالية العامة والخاصة الأخرى ونحدّ من تكلفة الاستثمار الاستراتيجي في أفريقيا بفضل هيكل رأس المال الفعّال لدينا الذي يؤمّن تكلفة تمويل مناسبة من خلال إصدار السندات. ونوفّر عرضًا شاملاً للمنتجات الموجهة للقطاع الخاص وتتضمّن التمويل الهادف الطويل الأجل وعمليات إزالة المخاطر وصكوك أسواق رأس المال والقروض المختلطة مع أموال المفوضية الأوروبية بغرض جعل استثماراتنا أكثر تأثيرًا.

يؤدي البنك الأوروبي للاستثمار دورًا فعالًا في منح أفريقيا القدرة على الصمود. وساعدت مبادرة المرونة الاقتصادية في شمال أفريقيا وحزمة الهجرة الخاصة بمنطقة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ (ACP) البلدان على اغتنام الفرص التي تتيحها التقنيات الجديدة والاتفاقات التجارية ومكاسب الإنتاجية. ندرك أننا نستطيع بذل جهود إضافية لتوفير فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام من خلال الهياكل المالية والتفويضات المناسبة من البلدان الفردية والاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الأخرى.

تغير المناخ

ستشكّل أفريقيا القارة الأكثر تضررًا من تغير المناخ على الرغم من كونها القارة الأقل مساهمة في حدوث المشكلة. وتواجه القارة تهديدًا متزايدًا من الظواهر المناخية المتطرفة، مثل العواصف المدارية والفيضانات وارتفاع منسوب مياه البحار وتآكل الرمال وحالات الجفاف طويلة الأمد، التي تؤثر في المحاصيل الزراعية والأمن الغذائي والمائي والنظم الإيكولوجية وسبل العيش والصحة والبنية التحتية والهجرة. عندما تتضرر الموارد الحيوية وتزداد المنافسة على الموارد الطبيعية، يؤدي تغير المناخ على الأرجح إلى زيادة معدلات الفقر وعدم المساواة والبطالة. وقد ينتج عن عدم معالجة تغير المناخ زيادة حدة التوترات السياسية والاجتماعية والعرقية والدينية، نظرًا لتزايد عدد المجتمعات التي ستتنازع لتأمين حصولها على الموارد.

تساهم استثماراتنا في تعزيز البنية التحتية التي تساعد على التخفيف من حدة تغير المناخ وتسمح للأفريقيين بالتكيف مع آثاره الحتمية في حياتهم. على سبيل المثال، تساعد أبراج الهواتف المحمولة التي تعمل بالطاقة الشمسية، مثل تلك التي مؤلناها في غينيا بقرض بلغت قيمته 30 مليون دولار أمريكي، على توسيع شبكة الاتصالات، وتضع في الوقت عينه حدًا لاستهلاك وقود الديزل.

نحن ندعم نهجًا شاملاً للتحوّل إلى اقتصاد منخفض انبعاثات الكربون في أفريقيا. ونساعد في تعزيز قدرة المجتمعات والشركات الأكثر تضررًا من تغير المناخ على الصمود، مع ضمان عدم ترك أحد خلف الركب. يشكّل أحد مشاريعنا في غامبيا مثالًا جيدًا على الشراكة مع المفوضية الأوروبية. ويشمل المشروع محطة شمسية كبيرة وتحسينات على شبكة الإرسال وتركيب ألواح شمسية على كل المدارس والعيادات الريفية في البلد، بسبب الوقت الذي سيستغرقه إمداد السكان كافة بالكهرباء.

يشكّل تغير المناخ والنزاعات سببَيْن رئيسيين للنزوح القسري. ففي عام 2019، وصل إجمالي حالات النزوح الجديدة إلى 33.4 مليون حالة، منها 23.9 مليون حالة بسبب الظواهر المناخية، و8.5 ملايين حالة بسبب النزاع والعنف. وعلى المدى البعيد، قد يصبح تغير المناخ على الأرجح أهم دافع للهجرة والنزوح القسري. وتشير التقديرات أنه بحلول عام 2050 قد يتشردّ 200 مليون شخص قسرًا من جرّاء تغيّر المناخ، ومن المتوقع أن يصل عدد النازحين الداخليين من الريف إلى المدن بسبب المناخ إلى 150 مليون شخص بحلول العام نفسه.

يدرك البنك الأوروبي للاستثمار حاجة أفريقيا الملحة إلى التصدي لمشكلة تغير المناخ بالتزامن مع زيادة الفرص الاقتصادية للتماشي مع النمو الحضري والحد من مخاطر تزايد عدم المساواة والاضطرابات الاجتماعية. ولهذا السبب يدعم البنك ما يلي:

- مشاريع التكيف مع المناخ التي تعزز قدرة المجتمعات الضعيفة على الصمود؛
- التنمية الحضرية الهادفة والبنية التحتية الاجتماعية في المناطق التي من المرجح أن تستقبل أعدادًا كبيرة من النازحين داخليًا أو المهاجرين من الريف إلى المدن بسبب المناخ. ويخلف الاستثمار في النمو الحضري الشامل والقدرة على الصمود تأثيرًا كبيرًا؛
- الإدماج المالي والاستثمارات في القطاع الخاص لدعم توفير فرص العمل وإمكانية حصول أصحاب سُبل العيش غير المستقرة أو المعرضة للخطر على التمويل. ويشمل ذلك توفير فرص العمل من خلال تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ترد فيما يلي العناصر التي ينبغي مراعاتها في مختلف القطاعات:

- المساهمات في الآثار والنواتج الاجتماعية، مثل الإدماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين ومكافحة الاستبعاد الاجتماعي والحرمان من حق التصويت والعنف والنزاع؛
- المعايير الاجتماعية والبيئية الخاصة بالبنك الأوروبي للاستثمار التي تهدف إلى ضمان تمتع الفئات الضعيفة، مثل العمال المهاجرين، بحقوق الإنسان وحمايتهم من خلال استثمارات البنك الأوروبي للاستثمار. وفي السنوات الأخيرة، نجحنا في ترسيخ مساهمتنا في تحقيق القدرة على الصمود على المدى الطويل وهذا موضوع توجيبي لتدخلاتنا في أفريقيا والمناطق المجاورة. وبفضل نهجنا المراعي لظروف النزاع واستراتيجيتنا بشأن المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة وكذلك الخبرة الواسعة في مجال المناخ والتنمية الاجتماعية، يحتل البنك الأوروبي للاستثمار مكانة جديرة بالثقة تخوّله المساهمة في تحقيق القدرة على الصمود على المدى الطويل.

يُعد عملنا في قطاع المياه ضروريًا لدورنا المحوري في العمل المناخي على مستوى العالم. وفي خلال فترة عمل البرنامج من عام 2014 وحتى 2020، وصلت قيمة القروض المستثمرة في قطاع المياه خارج الاتحاد الأوروبي إلى 5 مليارات يورو تقريبًا، ويمثّل هذا المبلغ 23% من إجمالي الاستثمار في القطاع. واستثمر 2.1 مليار يورو من هذا المبلغ في أفريقيا. إلا أن قطاع المياه ليس القطاع الوحيد الذي يجتذب قدرًا كبيرًا من التمويل. ولكنه يلقي الضوء على مكانتنا الفريدة باعتبارنا مصرفًا يدعم البلدان المتقدمة والنامية، وعلى قدرتنا على التعاون لتحقيق المبادرات العالمية المهمة. على سبيل المثال، تستفيد مشاريع المياه بشكل كبير من نقل المعرفة، إذ تُطبّق الخبرة المكتسبة من مشاريع المياه المتطورة في أوروبا بطرق مبتكرة تتناسب مع البرامج الأفريقية. وفي سعينا إلى الحد من تصريف المواد البلاستيكية في المحيطات، نتعاون على تنفيذ "مبادرة المحيطات النظيفة" مع بنك الائتمان لإعادة التنمية الألماني (KfW) والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) وبنك كاسا ديبوست اي بريستيني الإيطالي (Cassa Depositi e Prestiti) ومؤسسة الائتمان الحكومية الإسبانية (Instituto de Crédito Oficial). وخصصنا مبلغًا بقيمة 2.5 مليار يورو لاستثماره بين عامي 2019 و2023 في مشاريع المحيطات من أجل توفير الحماية وتحقيق التنمية المستدامة للسواحل وإنتاج الأغذية البحرية المستدام والشحن الأخضر والتكنولوجيا الحيوية الزرقاء. ونستكمل أيضًا دورنا الريادي في سوق السندات الخضراء مع تقديم سندات التوعية بشأن الاستدامة على مدى العامين الماضيين، ويعود ذلك بالفائدة على المشاريع العالية الأثر، ومن بينها المشاريع المنفذة في قطاع المياه.

القدرة على الصمود

أطلقنا في عام 2016 "مبادرة المرونة الاقتصادية" الرئيسية في غرب البلقان وبلدان الجوار الأوروبي الجنوبي (شمال أفريقيا والشرق الأوسط). وزدنا تمويلنا بشكل كبير في هذه المناطق وأضفنا 6 مليارات يورو إلى القيمة البالغة 7.5 مليارات يورو التي كان من المقرر استثمارها بالفعل على مدى أربع سنوات حتى عام 2020. وسيؤدي ذلك في النهاية إلى جذب استثمارات جديدة بقيمة 35 مليار يورو لدعم التعليم والطاقة

والبنية التحتية وتمويل الشركات الصغيرة. تدعم مبادرتنا تقديم المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية لإعداد المشاريع وتنفيذها. وتقدم قروضًا ومِنحًا للقطاع العام بغية تعزيز القدرة على الصمود. وجرت الموافقة على 60 مشروعًا ضمن هذه المبادرة بقيمة بلغت 5.83 مليارات يورو.

وتتضمن الآثار الرئيسية لـ "مبادرة المرونة الاقتصادية" ما يلي:

- إقراض 11,363 من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق المصارف الشريكة والمساهمة بالتالي في الحفاظ على أكثر من 218,200 وظيفة؛
- توفير حوالي 8,806 وظائف دائمة جديدة، ومنها 223,270 وظيفة في مرحلة الإنشاء؛
- توفير مياه آمنة لـ 4.5 ملايين شخص وتحسين خدمات الصرف الصحي لأكثر من 6.5 ملايين شخص؛
- تطوير النقل الحضري والنقل عبر السكك الحديدية لاستيعاب 420,000 راكب يوميًا؛
- توفير 6,600 مكان للطلاب الجدد في مرحلة التعليم العالي.

وضاعفنا أيضًا أنشطتنا لتعزيز الفرص الاقتصادية وإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. تبلغ قيمة حزمة الهجرة الخاصة بمنطقة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ (ACP)، التي أطلقت في عام 2016، 800 مليون يورو وتوفّر التمويل للقطاعين العام والخاص مع التركيز على تحقيق المرونة.

مراعاة ظروف النزاع

نسعى إلى اتباع طرق جديدة لمساعدة البلدان في أفريقيا علي التعامل مع النزاعات والضعف الشديد. في عام 2020، زدنا نسبة العمليات الصغيرة النطاق والعالية التأثير والأكثر خطورة في منطقة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ إلى 76% من تمويلنا وخصصنا مبلغًا إجماليًا يفوق 1.7 مليار يورو لاستثماره في السياقات الهشة أو المتضررة من النزاعات. في بلدان الجوار الشرقي والجنوبي للاتحاد الأوروبي، بلغت استثمارات عام 2020 في فئة البلدان نفسها 3.8 مليار يورو، أي ما يعادل 82% من إجمالي الاستثمارات. ومنذ عام 2015، عزز نهجنا التشغيلي المراعي لظروف النزاع الاستثمار المسؤول في الظروف الهشة والمتضررة من النزاعات. بالنسبة لأنشطتنا في أفريقيا، يهدف النهج المراعي لظروف النزاع إلى المساهمة في تحقيق أهداف الأعمال الخارجية التابعة للاتحاد الأوروبي وتشمل تعزيز السلام والاستقرار. ونحن ملتزمون على الأقل بعدم تفاقم النزاعات عند العمل في بيئات معرّضة للنزاعات ومتضررة من النزاعات. ونحاول أيضًا، عند الإمكان، المساهمة في منع نشوب النزاعات وبذل الجهود اللازمة لتحقيق الانتعاش وبناء السلام من خلال الاستثمارات التي نقدمها.

على غرار تغير المناخ، شكّل وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) صدمة شاملة عالمية وعاملاً مضاعفًا للخطر قد يتفاعل مع ديناميات النزاعات ويقضي على التقدّم المحرز، مهما كان بسيطًا، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG). وتُظهر منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أعلى مستويات من الهشاشة الشاملة والاقتصادية والبيئية، مقارنة مع أي منطقة في العالم. وسيظل البنك الأوروبي للاستثمار يركّز في دعمه للقارة على أوجه الضعف.

لقد اتخذنا عددًا من الخطوات الاستباقية لتأكيد التزامنا المؤسسي بالحرص على أن تراعي استثماراتنا ظروف النزاع:

تعزيز قدرات الموظفين: لقد طوّرنّا الأدوات والدورات التدريبية بشأن مراعاة ظروف النزاع للموظفين العاملين في دول هشة ومتضررة من النزاعات. وقمنا بتجهيز مكتب مساعدة لمراعاة ظروف النزاع من أجل توفير تحليل خاص للنزاعات وتقديم توصيات متعلقة بالعمليات المعنية.

بناء الشراكات والاستفادة منها: نتعاون مع الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية والمفوضية الأوروبية من خلال مشاركة المعرفة وتنظيم دورات تدريبية مشتركة للموظفين. ونعمل بشكل وثيق مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى بشأن التمويل المشترك أو التمويل الموازي من خلال تبادل المعلومات والمشاركة في الفريق العامل المعني بالضعف والنزاعات والعنف لدى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ووقّعنا مذكرات تفاهم مع وكالات تابعة للأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل إقامة الشراكات في أثناء الأزمات وبعدها. وعقدنا شراكة مع منطمتين متخصصتين غير حكوميتين هما منظمة سيفرورد ومؤسسة سويس بيس، للعمل مع الشبكات الدولية والمحلية التي تتمتع بخبرة واسعة في حل النزاعات.

تعزيز المعرفة والاستفادة من الخبرات: ندرس العلاقات التي تربط بين النزاعات والهشاشة، والمساواة بين الجنسين، وتغير المناخ والنزوح القسري من خلال العمل التحليلي والنهج التشغيلية. ووضّعنا أيضًا توجيهات خاصة بشأن المخاطر المتعلقة بوباء فيروس كورونا (كوفيد-19) من أجل دعم المستفيدين من تمويلنا الذين يعملون في دول هشة ومتضررة من النزاعات.

يُعد تعزيز الأثر في **البلدان الأقل نموًا والسياقات الهشة والمتضررة من النزاعات** عاملًا أساسيًا في المداولات التي تدور بشأن هيكل التمويل الأوروبي الخاص بالتنمية. وركّزنا بصفة خاصة على البلدان الأقل نموًا والسياقات الهشة من خلال الاستثمارات التي نقدمها للقطاعين العام والخاص من أجل تعزيز توافق سياستنا مع العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي. ونحن ملتزمون بالتصدي للأثر الناجم عن حالات النزوح القسري والهجرة، وتحديدًا في منطقة شمال أفريقيا التي تمثل نقطة التقاء طرق الهجرة.

تمثل منطقة الساحل أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي لاعتبارها من أكثر المناطق هشاشة في أفريقيا. نحن في صدد وضع مبادرات متنوعة لدعم هذه المنطقة التي تواجه خطر تدهور الأراضي بسبب تغير المناخ والإفراط في الزراعة وممارسات إدارة الأراضي غير المستدامة. ونشارك في برنامج **طاقة من الصحراء** الذي يترأسه بنك التنمية الأفريقي ويهدف إلى توسيع نطاق الإمداد بالكهرباء ليشمل 11 بلدًا في منطقة الساحل من خلال برامج الطاقة المتجددة ولا سيما الطاقة الشمسية. وقدمنا دعمنا لمبادرة **الجدار الأخضر العظيم** في خلال قمة الكوكب الواحد التي انعقدت في كانون الثاني/يناير 2021 عندما تعهّد الرئيس فيرنر هوير بجمع مليار يورو من أجل تمويل وتقديم الدعم التقني لإعادة تأهيل مساحة تصل إلى 100 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة حاليًا واحتجاز 250 مليون طن من الكربون. كما نشط أيضًا في **تحالف الساحل** وهو منتدى مخصص لكل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والوكالات الوطنية للتنمية الناشطة في المنطقة. وفي سياق مبادرة **فريق أوروبا**، نتولى قيادة أحد مسارات العمل الخاصة بتحالف الساحل، إلى جانب المفوضية الأوروبية، فيما يتعلق بالقطاع الخاص في المنطقة وننتشر المعلومات بشأن المبادرات ونماذج ومضاريف التمويل. ويهدف كل ذلك إلى الاستفادة من رأس المال الطبيعي الهائل في أفريقيا ومن التنوع البيولوجي الفريد الذي تحتوي عليه ومن نظمها البيئية لإتاحة فرص تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمساهمة في الحد من أثر تغير المناخ والتكيف معه.

وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)

على غرار شبكة الأمان الأوروبية للشركات الصغيرة، نسعى إلى دعم تدفق السلع والخدمات ضمن الاقتصادات في أفريقيا، ودعم نظمها الصحية أيضًا. لقد عملنا على تسريع المدفوعات المتعلقة بالقروض الحالية وأعدنا ترتيب أولويات المدفوعات الأخرى لكي تؤثر الأموال بفعالية في حالة الطوارئ هذه. وركّزنا على "تمكين" الاستثمارات التي تحفّز على الاستثمارات الإضافية، مثل الاستثمارات في القطاع الرقمي أو شبكة الطاقة مثلًا، بغرض الحد من أثر الأزمة، وعلى تسهيل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في القطاع الخاص.

تضطلع خبراتنا بدور أساسي في قطاع الصحة، وأثبتت أهميتها في أثناء الوباء. لقد انضمنا إلى مبادرة كوفاكس واستثمرنا مبلغ 600 مليون يورو في أداة التمويل المبتكرة التي تتيح للبلدان الأكثر فقرًا الحصول على جرعات من لقاحات فيروس كورونا (كوفيد-19) بتمويل من الجهات المانحة. واستثمرنا بالتعاون مع المفوضية الأوروبية التي قدّمت منحة بقيمة 100 مليون يورو.

صممنا استجابتنا لوباء فيروس كورونا (كوفيد-19) بطريقة تتلاءم مع احتياجات البلدان الأفريقية الفردية. وفي غضون أسابيع قليلة من بداية الإغلاق الشامل، وقّعنا على قرض بقيمة 200 مليون يورو للمغرب (وقد تصل قيمته إلى 280 مليون يورو) لشراء أجهزة ومعدات ومستلزمات طبية. ويتيح القرض المرن للمغرب استخدام الأموال لشراء أي متطلبات ضرورية لقطاع الصحة تتعلق بوباء فيروس كورونا (كوفيد-19). ويغطي القرض 90% من تكلفة المشروع كحد أقصى مقارنة بالحد المعتاد الذي تبلغ نسبته 50%. واستلمت المغرب القرض في زمن قياسي ودفع مبلغ 100 مليون يورو في غضون شهر.

لا يشكّل وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) الخطر الصحي الوحيد الذي تواجهه أفريقيا. لذلك، نحن نمول مبادرة لتصنيع لقاح سل آمن وفعال للبلدان النامية. كما وقّعنا اتفاقاً بقيمة 50 مليون يورو مع مؤسسة KENUP للحد من اعتماد الأفريقيين على استيراد الأدوية، وخصصنا استثمارات أخرى لتعزيز قدرة أفريقيا على إنتاج المستحضرات الصيدلانية محلياً.

تركيز خاص على المرأة والفتيات

لا تزال مشكلة عدم المساواة بين الجنسين تشكّل واقعاً مريئاً تعاني منه جميع بلدان العالم ولا سيما أفريقيا. فهي تؤدي إلى تباطؤ التنمية والنمو بشكل عام في البلدان والمناطق بأكملها. ونحن ندرك أن المرأة والفتيات قادرات على تحقيق قدراتهن، وتضطلع مساهمتهن في الاقتصاد بأهمية بالغة. ووفقاً للدراسات، يمكن أن يضيف النهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة مبلغاً بقيمة 12 تريليون دولار يمكن استثماره في التنمية العالمية. وتساهم استثماراتنا في تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية للمرأة من خلال ثلاث طرق رئيسية.

- نحن نحمي حقوق المرأة والفتيات المتأثرات بالمشاريع التي ننفذها من خلال تطبيق معاييرنا الاجتماعية والبيئية، مع التركيز بشكل خاص على تحديد المخاطر الناجمة عن العنف الجنساني والتحرش الجنساني، والتخفيف من حدتها.
- نحن نعزز أثر المشاريع التي ننفذها على تحقيق المساواة بين الجنسين ونسعى لضمان استفادة المرأة والفتيات، بالمساواة مع الرجل، من المزايا الناتجة عن العمليات التي نقوم بها. ويتم ذلك من خلال ميزات تصميم المشروع والاستفادة من التحليل الجنساني ومعدلات النتائج الصحية، وكذلك من خلال الخيارات المتاحة للاستثمار والتي تستهدف هذه المشاريع التي ربما تتمتع بأثر إيجابي على تحقيق المساواة بين الجنسين (الحصول على مياه صالحة للشرب مثلاً).
- نحن نضاعف فرص المرأة في الحصول على التمويل وانهماز الفرص الاقتصادية بحيث نسعى بشكل خاص إلى دعم الأعمال التي تتولى قيادتها المرأة وكذلك إمكانية وصولها إلى الأسواق من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل برامجنا في المغرب التي تدعم الفئات الضعيفة.

في عام 2019، كان البنك الأوروبي للاستثمار أول مصرف إنمائي متعدد الأطراف ينضم إلى مبادرة 2X Challenge وهو معيار الصناعة المعترف به لتحديد الاستثمارات التي تساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين. وتحظى معايير مبادرة 2X Challenge بتأييد مؤسسات التمويل الإنمائي في مجموعة الدول السبع، ويستهدف بشكل رئيسي المستثمرون في إطار هذه المبادرة قارة أفريقيا. وفي الوقت نفسه، أطلقنا مبادرة ShelInvest لجمع مبلغ مليار يورو وتنفيذ استثمارات مراعية للاعتبارات الجنسانية في جميع أنحاء أفريقيا (ارتفعت القيمة إلى ملياري يورو في عام 2021). وبلغت قيمة القرض الأول المقدم بموجب مبادرة ShelInvest إلى بنك التنمية الأوغندي 15 مليون يورو وخصص للمؤسسات التي تملكها المرأة وتديرها.

الرقمنة

تتميز الطول الرقمية بأن لها أثر بالغ على معظم جوانب الاقتصاد المعاصر. وتعمل على تسهيل الإجراءات الخاصة بالحد من تغير المناخ في القطاعات الأخرى (مثل الطاقة والنقل والبناء والزراعة) من خلال الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو التقنيات الذكية والفعالة. وتتسم التقنيات الرقمية أيضًا بأنها محفز فعال للمشاركة النشطة والتمكين الاقتصادي للمرأة والفتيات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحقيق المساواة بين الجنسين. لقد زدنا تدريجيًا أنشطتنا في الاقتصاد الرقمي في أفريقيا ونعمل على دعم أهداف السياسة الأوروبية في جميع أنحاء القارة. وعلى مدى السنوات الخمس الأخيرة، استثمرت قروض في مجال الاقتصاد الرقمي بلغت قيمتها 2.5 مليارات يورو في جميع أنحاء أفريقيا. وساهم هذا التمويل بشكل كبير في دعم الشركات التابعة للقطاع الخاص (بإجمالي 70%) والتي تعمل في البنية التحتية والحلول الرقمية المبتكرة. وترافقت القروض في مجال الاقتصاد الرقمي بشكل متزايد مع خدمات استشارية تقنية.

يكون التحول الرقمي الطويل الأمد كبيرًا في المجتمعات والاقتصادات الأفريقية. وينبغي توفير الدعم والتمويل لضمان التحول الشامل والتوزيع على نطاق واسع للمزايا الاقتصادية والاجتماعية. عند الاستثمار في التقنيات الرقمية التي تفيد كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، تحتل أفريقيا مكانة قوية تخولها امتصاص الصدمات الاقتصادية مثل الصدمة الناتجة عن وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتعزيز القدرة على التحمل، وتحقيق نمو اقتصادي كبير. ومع تزايد أهمية القطاع الرقمي في الاستجابة السريعة لوباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، نلتمس الحاجة إلى تعزيز عملنا في هذا القطاع بشكل أكبر.

يمثل دعم الاقتصاد الرقمي عاملًا أساسيًا لتعزيز الخدمات والابتكارات التكنولوجية، ويُعتبر ضروريًا لزيادة الإنتاجية. **ونتعامل مع القطاع الرقمي في أفريقيا أكثر من أي مؤسسة مالية دولية أخرى.** وبين عامي 2015 و2020، وقّعنا عقود تمويل بمبلغ يفوق 12.3 مليار يورو لاستثماره في مشاريع الاتصالات الرقمية (الاتصال واسع النطاق) مع متوسط إقراض سنوي يصل إلى 2.4 مليارات يورو تقريبًا.

وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) والرقمنة

أجرينا دراسة في صيف 2020 مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتقييم الاستثمار في البنية التحتية الرقمية الضروري لتوفير استجابة سريعة لوباء فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع أنحاء أفريقيا. وتُعد الأدوات المطروحة في الدراسة أمثلة على الاستثمارات التي ساهمت في إنقاذ حياة الناس وزيادة القدرة على الصمود، وسنمو كل ذلك بالتعاون مع شركائنا. واستعرضت الدراسة التي أجريناها أكثر من 100 حل رقمي مُستخدم في أوروبا وأفريقيا، وأجرت مقابلات مع 50 مشاركًا بشأن مسؤولية تنسيق الاستثمارات الرقمية المتعلقة بوباء فيروس كورونا (كوفيد-19) في 30 بلدًا أفريقيًا. وتلقي الدراسة الضوء على الطرق التي تتبعها التقنيات الرقمية لتقديم حلول سريعة للحد من انتشار الوباء، وتعمل على تقييم القدرة على نشر الحلول لمواجهة وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) من منظور العرض والطلب، بالإضافة إلى أنها تعمل على تقييم قبول الأسواق من خلال الجهات المعنية المحلية، وتقدير متطلبات الاستثمارات الكمية في جميع أنحاء القارة في خلال العام القادم.

فهم السياقات المحلية وضمان النتائج

نعمل على تقييم متطلبات الاستثمارات والقيود المفروضة عليها في البلدان التي نعمل فيها بحيث نركز على المجالات المواضيعية التي تتمتع بأهمية استراتيجية، مثل تغير المناخ والبنية التحتية والحصول على التمويل والابتكار والإدماج. ونتعاون أيضًا مع شركائنا لتعزيز مشاركة المعرفة التي تساهم في تعميق فهمنا. وأسسنا "فريق العمل المعني بالتشخيص القطري" مع مؤسسات التمويل التنموي الأخرى لتبادل وجهات النظر والخبرات بشأن إعداد عمليات التشخيص القطري، ولزيادة التعاون بين المؤسسات.

يُعد تحليلنا للسياقات القطرية والمتطلبات اللازمة في قطاعات معينة أمرًا مهمًا من أجل تحديد **استراتيجيتنا وتوجهنا العملي**. ويحلل تقريرنا الدوري بشأن الأعمال المصرفية في أفريقيا النظم المصرفية وقطاع التمويل البالغ الصغر وتوفير الأسهم الخاصة في جميع أنحاء القارة، ويلقي ذلك الضوء على كيفية مساهمة القطاع المالي في تعبئة الموارد لاستثمارات القطاع الخاص. كما يعتمد تحليلنا على عقد شراكات مع مؤسسات أخرى وإجراء دراسة فريدة بشأن المصارف في أفريقيا لتوفير رؤى حول الفرص المتاحة أمامنا والعوائق التي نواجهها. وعند عقد شراكة مع البنك الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، أطلقنا أيضًا مبادرة Enterprise Surveys في شمال أفريقيا. وتوجّه البيانات المجموعة الأبحاث القائمة على الأدلة من أجل تحديد القيود المفروضة علينا والفرص المتاحة أمامنا بشأن دعم تنمية القطاع الخاص في هذه الاقتصادات.

إن **قياس تأثيرنا** ضروري لضمان مدى فعالية مساهمتنا في التنمية المستدامة والشاملة. ونستخدم مجموعة مكونة من ثلاثة نهج لقياس تأثيرنا. وعند استخدام نظام قياس النتائج المتوفر لدينا، يمكننا تتبع النتائج المباشرة للاستثمارات التي ندعمها والنتائج الأوسع نطاقًا التي تساهم فيها. ونستخدم نمذجة الاقتصاد الكلي في دراسة الأثر الاقتصادي غير المباشر والأوسع نطاقًا للإقراض، مثل توفير فرص العمل. ومن أجل تعزيز فهم أثر المشاريع والصكوك المحددة، يستثمر البنك الأوروبي للاستثمار أيضًا في الأبحاث الهادفة والمفضلة. عند عقد شراكة مع شبكة التنمية العالمية، فإننا ندعم الباحثين الموهوبين من الشباب من إثيوبيا ورواندا والسنغال ومالي والكاميرون وغانا ونيجيريا وكينيا وغانامبيا من أجل إجراء دراسات بشأن أثر مشاريع الاستثمارات على القطاع الخاص. ولعب المستشارون الخبراء دورًا مهمًا في ضمان الدقة واستخدام الأساليب المتطورة، وأيضًا في المساعدة على تنمية مهارات الأوساط البحثية في المنطقة. وكشفت الدراسات عن النتائج المدعومة من البنك الأوروبي للاستثمار في مختلف المجالات، مثل توفير الإنترنت المجاني في المدارس في كينيا، وتقديم الخدمات الصحية للأم والطفل من خلال شركة صغيرة في السنغال، ومساهمة التمويل البالغ الصغر في تحقيق النجاح والتمكين الاقتصادي للمرأة.

الأدوات

تختلف احتياجات التمويل في البلدان الأفريقية باختلاف البلد، لذلك يصمم البنك مجموعة أدواته بما يلائم المتطلبات المحلية بناءً على المناقشات مع الشركاء المحليين، وسياسات الاتحاد الأوروبي في المناطق المحددة والمساعدات الفنية في مرحلة إعداد المشروع، وتتميز أدواتنا بأنها "مختلطة"، ما يعني أنها تتضمن قرضًا من البنك الأوروبي للاستثمار بالإضافة إلى تمويل عن طريق المنح. وتعد هذه المنح فعالة لا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات أو المناطق الهشة أو الظروف التي تنطوي فيها الاستثمارات على مخاطر أعلى. وتشمل مصادر المنح الاتحاد الأوروبي أو دول الاتحاد الأوروبي أو أطراف أخرى. ويوفر تمويلنا المختلط الانضباط المالي ويساعد في تطوير المهارات في البلدان المستهدفة. ونحن نسخر المنح للمساعدة الفنية أو الاستثمار لدمجها مع قروضنا. كما نستخدم عددًا من المنتجات المالية وهيكل الخسارة الأولى لتقليل المخاطر الحقيقية والمتصورة ودعم الشركات الخاصة التي تسعى للحصول على التمويل في الظروف الهشة.

من خلال التسهيلات الائتمانية المحددة و ضمانات المحفظة الجزئية التي تعزز قدرة المصارف الأفريقية على إقراض اقتصادها المحلي، فإننا نعالج الفجوات في التمويل المتوسط إلى طويل الأجل، إذ نمكّن المصارف الوسيطة من إقراض الشركات الأكثر تعرّضًا للمخاطر. وهذا أمر بالغ الأهمية للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط في القطاع المصرفي الذي يعتمد بشكل كبير على الإقراض بضمانات عينية.

نحن نعمل بشكل وثيق مع المؤسسات المالية الأخرى في مشاريع فردية. ولكننا نعلم أن الأموال العامة لن تكون كافية. إذ تشجع استثمارنا القطاع الخاص على توظيف إستثمارات أكثر استدامة في أفريقيا. كما يحشد القطاع الخاص الموارد للأعمال التجارية، ولكن في حال أدير هذا الحشد إدارة سليمة، فسينتج عنه تنمية أفضل، والمزيد من الوظائف والمزيد من الابتكار والكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، يشكل القطاع الخاص عنصرًا أساسيًا في تلبية الاحتياجات من التمويل الضخم الطويل الأجل لمشاريع البنية التحتية في أفريقيا. كما أن عملنا يمنح المستثمرين من القطاع الخاص الطمأنينة التي يحتاجون إليها للمشاركة، لأننا نحسن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، ونزيد النزاهة والشفافية، ونوفر التمويل بشروط معقولة لا تتوفر في السوق، ونحسن تصميم المشروع وتطويره، ونقلل المخاطر.

المساعدة الفنية

نحن نقدم مجموعة كبيرة من الخدمات الاستشارية وخدمات المساعدة الفنية في جميع مراحل دورة المشروع وما بعدها، بهدف جعل هذه المشاريع الاستثمارية قابلة للتمويل، وضمان تنفيذها المستدام. وتشمل الخدمات الاستشارية الأكثر شيوعًا الدراسات السوقية والقطاعية التي تساعد الشركات على فهم احتياجات مختلف الصناعات والمناطق، ووضع خطة العمل وتحديد الاستراتيجيات، والحد من المخاطر وتنمية المهارات. فعلى الصعيد المحلي، تعمل برامج المساعدة الفنية التي نقدّمها بالتعاون مع الوسطاء الماليين على تطوير مهارات المصارف الشريكة المحلية وعملائها، ما يعزز بعد ذلك قدرات خدمة الدين للشركات الصغيرة والمشاريع متناهية الصغر. وهذا بدوره يعزز مرونة المصرف.

نحن نقدم حاليًا المساعدة التقنية السابقة للمشاريع في الاقتصاد الرقمي في دول مثل موريتانيا (الاتصال الدولي تحت البحر)، وجمهورية الكونغو (نظم المعلومات الحكومية، ومركز البيانات الوطني، وشبكات النقل)، وتشاد (نظم المعلومات الحكومية، وشبكات النقل، وتوسيع نطاق الشبكة في المناطق الريفية) وجمهورية الرأس الأخضر (الاستعراض التنظيمي للوصول إلى شبكات النقل).

يتمثل أحد القيود التي تواجه التنمية في الكثير من البلدان الأفريقية بالافتقار إلى الخبرة الفنية في مجال الحكومات والمؤسسات المالية. ولهذا السبب أقمنا شراكة لتنمية القدرات مع صندوق النقد الدولي لتدريب المسؤولين الحكوميين وموظفي القطاع المالي. وقد صممتنا دورة تدريبية جديدة على الإنترنت تعتمد على خبرة صندوق النقد الدولي في سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي، فضلاً عن خبرة البنك الأوروبي للاستثمار في المنتجات والخدمات ومنهجيات إدارة المخاطر التي يمكن للوسطاء الماليين استخدامها لتعزيز الشمول المالي. وتهدف هذه الدورة التدريبية إلى تحسين قدرة المتدربين على تحقيق الاستقرار المالي وتلبية الاحتياجات التمويلية لمنشآت القطاع الخاص، وبخاصة المشاريع متناهية الصغر والشركات الصغيرة. ومنذ إطلاق الدورة التدريبية في عام 2019، استفاد منها أكثر من 500 مشارك من أكثر من 20 دولة بدعوة من البنك الأوروبي للاستثمار.

رأس المال المُخاطر

نحن نتصدّر سوق رأس المال المُخاطر في مجال التكنولوجيا في أفريقيا. فقد كنا المستثمر الأساسي في صناديق مثل AfricInvest Venture Capital وPartech Africa وTLcom Tide Africa التي نجحت في جذب المستثمرين من القطاعين العام والخاص. وفي حال رأس المال المُخاطر، غالبًا ما يكون التزامنا أمرًا حاسمًا لتحقيق الإغلاق الأول أو الحجم المستهدف، حتى يتمكن فريق الاستثمار من تنفيذ استراتيجيته المستهدفة. كما يوفر دعم مرفق مثل مبادرة Boost Africa قدرة إضافية على الحد من مخاطر الاستثمار في مجال التكنولوجيا.

خطواتنا المستقبلية

نهدف إلى زيادة إمكاناتنا لتقديم استثمارات الاتحاد الأوروبي التي تدعم مستقبلاً أفضل لأفريقيا، وتقديم سلسلة من الخطوات الجديدة في كيفية تنظيم عملياتنا، والاستماع إلى أهداف وتطلعات شركائنا الأفريقيين والعمل على تلبية مطالبهم.

زيادة الأثر ضمن إطار إنمائي مخصص

نقترح جمع كل أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار خارج الاتحاد الأوروبي معاً في إطار تنظيمي مخصص داخل مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار. وهذا سيساهم في زيادة أثرنا الإنمائي في إطار مبادرة Team Europe. وبتسخير مجموعة من الموارد في إطار عمل مشترك، سنوفر شريكاً مخصصاً للاتحاد الأوروبي لتمويل الأولويات الرئيسية للاتحاد والدول الشريكة له، بما في ذلك المناخ والصحة والهجرة والتحول الرقمي ودعم قواعد ومعايير الاتحاد الأوروبي، مع الاستمرار في إيجاد أوجه تآزر مع عملياتنا خارج الاتحاد الأوروبي.

ترد فيما يلي بعض النقاط الرئيسية حول الإطار المقترح:

- سيميّز بشكل واضح بين أنشطتنا داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه وسيتمكّن مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار من تلبية الاحتياجات المحددة لشركائنا.
- ستحدد تحديات التنمية الطويلة الأجل التي تصفها حالياً أهداف التنمية المستدامة إطار عملياته، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالمناخ، ولكنه سيكون أيضاً قادراً على الاستجابة للصدمات والتحديات الفورية مثل وباء فيروس كورونا (COVID-19).
- دعوة الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية لإشراك خبراء التنمية لديها في تقديم المشورة بشأن تأثير التنمية وضمان مواءمة السياسات.
- يهدف إلى تعزيز أداء مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار فيما يتعلق بأهداف الاتحاد الأوروبي بدرجة أكبر، وخاصة عندما يستطيع البنك الأوروبي للاستثمار العمل جنباً إلى جنب مع مؤسسات تمويل التنمية الأخرى ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، على سبيل المثال كجزء من أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي المعروفة باسم أوروبا العالمية.

التأثير من خلال التقارب: إنشاء محاور إقليمية

في خلال نشأة المشروع وتنفيذه، يتعزز تأثير التنمية إلى حد كبير بفضل التقارب مع شركائنا. لدينا حاليًا تسعة مكاتب للبنك الأوروبي للاستثمار في أفريقيا، تقع معظمها ضمن مواقع بعثات الاتحاد الأوروبي. ونحن ندرس حاليًا خيارات تعزيز الوجود الميداني للموظفين في أفريقيا حتى نتتمكن من الاستماع بعناية وباهتمام للاحتياجات شركائنا. فهذا الأمر سيعزز قدرتنا على إنشاء مشاريع جديدة من خلال الاتصالات الرسمية وغير الرسمية في دوائر الأعمال ومع الوزارات المحلية.

وهذا بدوره سيمكننا من تنفيذ المزيد من المشاريع على الأرض، ومراقبتها عن كثب، وبالتالي صرف الأموال بسرعة أكبر. وسنعمل على توسيع نطاق تقاربنا بزيادة عدد الموظفين في مكاتبنا الإقليمية، وإنشاء محاور إقليمية أكبر يغطي كل منها مجموعة من البلدان، وتواصل "المتحدثين" مع البلدان المجاورة. وهذا الحضور المحلي القوي سيعززنا إلى حد كبير المزيد من الموظفين الأفريقيين المحليين من ذوي التدريب والمهارات الخاصة التي تتناسب مع الأسواق المحلية. وبما أن الأطر القانونية قائمة بالفعل، يمكن تنفيذ هذا الهيكل الجديد بسرعة.

تعزيز الشراكة مع بنك التنمية الإفريقي

على مدى السنوات الخمس الماضية، نمت محفظتنا المشتركة مع مجموعة بنك التنمية الإفريقي لتصل إلى 3.4 مليارات يورو، حيث استفادت من إجمالي استثمارات بقيمة 10.2 مليارات يورو في 26 مشروعًا في كافة أرجاء القارة. وقد وقّعنا في أوائل عام 2021 خطة عمل لشراكة مشتركة مع بنك التنمية الإفريقي من أجل تعزيز هذا التعاون وتطوير المزيد من مشاريعنا المشتركة في المجالات التالية:

- العمل المناخي والاستدامة البيئية؛
- واستثمارات تحويلية واسعة النطاق في البنية التحتية؛
- والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات؛
- والشمول المالي الذي يهدف إلى تمكين الفتيات والنساء؛
- والتعليم والتدريب؛
- والقطاع الصحي.

البلدان المتأثرة بالهشاشة والصراع

زاد الطلب على قيمتنا المضافة في السياقات الهشة والمتضررة من النزاع زيادة كبيرة في خلال السنوات القليلة الماضية. ومع توجيه معظم تمويلنا في أفريقيا إلى سياقات هشة، فقد كثفنا جهودنا لتعزيز التأثير. لقد أنشأنا ظرف تمويل التأثير التابعة لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ (ACP)

ولدينا مشاريع في مسارنا للاستثمار في تشاد وجيبوتي والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر.

نحن ملتزمون بتعزيز نهجنا في السياقات الهشة والمتضررة من النزاع. وسيشمل هذا العمل توليفة من مبادراتنا المحورية وخبراتنا حتى الوقت الحاضر، واستكشاف مجالات مواصلة تطوير الأعمال التجارية ونظرة عامة على الشراكات الرئيسية التي تعزز فعاليتنا في البلدان الهشة والمتضررة من النزاع. واستنادًا إلى الدروس المستخلصة، ستكون النتيجة مجموعة من المبادئ التوجيهية لأنشطتنا الحالية والمخطط لها في البيئات الهشة لتعزيز مساهمتنا في الإنعاش وإحلال السلام، وتعزيز مواءمة سياستنا مع الإجراءات الخارجية للاتحاد الأوروبي.

المرونة

يستند نهجنا المُحسَّن إلى مبادرة المرونة الخاصة بنا، بناءً على دراسة أُجريت في عام 2020 والتشاور مع المصرف. وقد حددنا المجالات التالية باعتبارها مناسبة بوجه خاص لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتصدي للتحديات الرئيسية مثل الهجرة والنزوح القسري.

- **مشاريع التكيف مع تغير المناخ** التي تبني مرونة المجتمعات الضعيفة.
 - **التنمية الحضرية الهادفة والبنية التحتية الاجتماعية** في المناطق التي يحتمل أن تستقبل أعدادًا كبيرة من المهاجرين من الريف إلى المدن بسبب الظروف المناخية أو أعدادًا كبيرة من اللاجئين. ويمكن أن تدعم عمليات التدخل إدماج المهاجرين والنازحين داخليًا، والحد من مخاطر عمليات النزوح الإضافية بسبب تغير المناخ. أما في أماكن المصدر، فيمكن للاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية، ولا سيما الصحة، بالنظر إلى تجربة وباء فيروس كورونا (COVID-19)، بناء اقتصادات ومجتمعات أكثر مرونة وأكثر قدرة على تحمل الصدمات عند حدوثها وأكثر قدرة على توفير الفرص على المدى الطويل.
 - **الإدماج المالي واستثمارات القطاع الخاص** لدعم توفير فرص العمل والحصول على التمويل للأشخاص الذين تكون مصادر رزقهم غير مستقرة أو معرضة للخطر، بما في ذلك تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
 - **المساهمة في النتائج والآثار الاجتماعية** مثل الإدماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين ومنع التهميش الاجتماعي والحرمان من حق التصويت والعنف والصراع. حيث تهدف معاييرنا البيئية والاجتماعية إلى ضمان تمتع الفئات الضعيفة، مثل العمال المهاجرين، بحقوق الإنسان وحمايتهم من خلال استثماراتنا.
- سيتم دعم عمليات التطوير هذه بمجموعة أدوات للموظفين التنفيذيين لتحديد المداخل بشأن مواضيع الهجرة والنزوح القسري وتكوين تصورات عن التعديلات على المنتجات، وتصميم المشروع، والنهج والمؤشرات التي من شأنها تعزيز التأثير في تحركات الأشخاص.

دراسة استقصائية عن التنمية

في كل سنة من السنوات الثلاث الماضية، أجرينا دراسة استقصائية عن المناخ برعاية البنك الأوروبي للاستثمار، وهي عبارة عن استطلاع للرأي يدرس المواقف تجاه تغير المناخ لدى عينة كبيرة من الناس في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين. وقد حظيت النتائج بقدر لا بأس به من الاهتمام الإعلامي على مستوى العالم والمستويات السياسية الرفيعة، ما يدعم مفهوم العلامة التجارية الأوسع نطاقًا للبنك الأوروبي للاستثمار باعتباره بنك المناخ في الاتحاد الأوروبي، ويوفر لأصحاب المصلحة السياسيين والأكاديميين بيانات قيمة لتقييم التصورات العامة حول هذه القضية الحيوية.

نحن نعد دراسة استقصائية مماثلة ستقدم نتائجها الأولى في أواخر عام 2021، وتحمل عنوان "دراسة البنك الأوروبي للاستثمار الاستقصائية عن التنمية"، وستستطلع آراء الشعوب الأفريقية في جميع أنحاء القارة. ومن خلال النهج القائم على المشاركة، يتمثل الهدف في توفير معلومات تصاعديّة عن احتياجات التنمية في أفريقيا يمكن استخدامها لتحديد القضايا التي تؤثر في الشعوب الأفريقية والمساعدة في تحديد استجابتها. ومن خلال التغطية الإعلامية لنتائج الدراسة الاستقصائية في أفريقيا، نهدف إلى زيادة الوعي بأهمية تمويل التنمية ووضع أفريقيا في طليعة المناقشات السياسية، وتقديم تصورات لتصميم حلول لتحديات القارة.

إقامة شراكة مع أفريقيا

كيف يفي البنك الأوروبي للاستثمار بسياسات الاتحاد الأوروبي في أفريقيا وبخططنا المستقبلية للتنمية وإقامة الشراكات في مختلف أرجاء القارة